

هطل الغمام بما تضمنته منظومة الفقه من أحاديث الأحكام المنظومة
المسمّاة اللآئى المنظومة فى الفقه المالكي لناظمها
فضيلة الشيخ الدكتور فرج علي الفقيه .

د. عبد الفتاح المبروك العربي الكاسح - كلية العلوم الشرعية - مسلاتة
الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية ليبيا

الملخص:

هذا البحث تعريف بمنظومة فقهية اسمها: " اللآئى المنظومة فى الفقه المالكي"،
مؤلفها الدكتور فرج الفقيه المسلاتي ، هذه المنظومة موسوعة فقهية فى الشريعة
الإسلامية عموماً وفى الفقه المالكي خصوصاً، بلغ عدد أبياتها 2670 بيتاً تقريباً.
وفائدة هذه الدراسة : صيانة هذه الموسوعة من الضياع، فهي ما زالت " مخطوطة
" إلى الآن لم تطبع، هذا أولاً، وثانياً: التعريف بالمؤلف، ثالثاً: التعريف بالنظم، رابعاً:
شرح أبيات منها، خامساً: وهو صلب البحث بيان أحاديث الأحكام التي وردت فيها.
الكلمات المفتاحية:

د. فرج الفقيه - د. عبد الفتاح الكاسح - نظم فقهي- منظومة - أحاديث الأحكام
- فقه الحديث - أدلة الأحكام - فقه مالكي .

Abstract:

This research introduces a system of jurisprudence called:

Al-Lala' al-Mundha' fi al-Maliki fiqh", authored by Dr. Faraj al-Faqih al-Musalati. This al-Munta'ah is an encyclopedia of jurisprudence in Islamic law in general and in Maliki jurisprudence in particular. Its verses amounted to approximately 2,670 verses.

The benefit of this study: Preserving this encyclopedia from being lost, as it is still a "manuscript" and has not yet been printed. This is first.

Second: Defining the author, Third: Defining the systems, Fourth: Explanation of verses from them, Fifth: Explanation of the Prophetic hadiths that were mentioned in them.

key words:

Dr.. Faraj Al-Faqih - Dr. Abdul-Fattah Al-Kaseh - Fiqh Systems - Systema - Hadiths of Rulings - Jurisprudence of Hadith - Evidence of Rulings - Maliki Jurisprudence

المقدمة:

الحمد لله العلي العالي، المتفضل بنعمه على الخلائق ما تعاقب الليل والنهار ولا يبالي، والصلاة والسلام على كريم النسب إن قلت: من أذن آدم فلا أبالغ ولا أعالي، المتقلب في الساجدين وأصلاب الطاهرين على التوالي، اللهم صل وسلم عليه أبد الأبدين وعلى الصحب الكرام والآل.
أما بعد:

فإن مما أجاد الله به على مدينة مسلاتة أن جعل لها حظاً في المعرفة والعلم وتميزاً بين واحات وجبال ومُدن لبيبا، إذ حَبَّأها بكثرة الحفاظ للقرآن الكريم، وبروز الأعلام والعلماء فيها على مرّ العصور، ولكن للأسف جُبل هؤلاء الأعلام على عدم الظهور، والمبالغة في الزهد والتواضع.

لذلك أحببت أن أكتب بحثاً متواضعاً لعله يُظهر ويُبرز علماً من أعلامها، فكان بعنوان: هطل الغمام بما تضمنته منظومة اللآلئ من أحاديث الأحكام، هذه المنظومة في الفقه المالكي، لناظمها فضيلة الشيخ د. فرج علي الفقيه، وهو أحد أعلام مدينة مسلاتة، وقبل الشروع فيه لابد من رسم مخطط لتحرير موضوع البحث وتحديده، وبيان أهميته، وأهدافه، والدراسات التي سبقت، ثم بيان منهجيته، وفي الفقرة التالية أحرر عنواناً لبيان موضوع البحث، فأقول:

موضوع البحث :

درست في هذا البحث جملة منتقاة من " أدلة الأحكام النبوية " التي أشار إليها الناظم في منظومته المسماة بـ: " اللآلي المنظومة في الفقه المالكي " ، ولم أدرس الأدلة الأخرى المتفق عليها من الكتاب والإجماع والقياس، ولا الأدلة المختلف فيها ، حتى لا يتشعب الأمر - وهي جديرة بالدراسة والاهتمام كذلك-، لكن حصرت البحث في دراسة أحاديث الأحكام فقط ، لا على سبيل الحصر، وإنما انتقيت بعضاً من الأبيات التي أشارت لذلك، لبيان ما حوته هذه المنظومة من علم جمّ.

أهمية الموضوع:

اخترت هذه الباكورة المباركة البكر في زمنها وأرضها ، والأولى من نوعها في "مسلاتة" فيما ظهر لنا والله أعلم . فهذا النظم غنيمة فقهية معاصرة ، حوى علماً جمّاً، وجمع بين الأصالة والحداثة ؛ ولأنّ الموضوع لم يُدرس بهذه المنهجية من قبل فهو يُعدُّ أول عمل على المنظومة يُبين أدلتها من السنة النبوية المشرفة.

أهداف البحث :

- 1- من أهداف هذا البحث إبراز أعلام بلادنا "ليبيين" عامة، وأعلام مدينة "مسلاتة" خاصة.
- 2- إظهار هذا النظم وإبرازه بالدراسات، ليطلع عليه طلبية العلم وتعمم به الفائدة.
- 3- جفظة من الضياع كي لا يحصل له ما حصل لكثير من التراث الذي ظل مخطوطاً حتى فقد وضاع.

الدراسات السابقة:

هذا النظم لم يطبع كاملاً إلى الآن؛ ومع ذلك توالت عليه الدراسات والأبحاث والشروح (1) ، وبحوث الترقيات المحكمة، فنشر منه جزء في باب النكاح (2) ، وطبع شرح لباب الحج (3) ، وشرح لباب المعاملات (4) ، أما ما يتعلق بدراسة الأدلة المستنبطة من هذا النظم بالعموم أو بالخصوص فلم يحصل هذا من قبل، ويعد هذا البحث أول عمل يدرس ويخرج أحاديث أدلة الأحكام منها.

منهجية البحث وخطته:

قبل الولوج في بحر هذا النظم واقتباس دُرره كلما لاحت أو أضاءت. ذكرت في صدره نماذج من النظم تدل على جهود الشيخ في خدمة الفقه وتظهر براعته وقوته في الاستدلال على المسائل ومواكبة النوازل المعاصرة – ثم سرت فيه مسار المنهج الانتقائي لبعض الآيات -التي أشار فيها الناظم إلى دليل المسألة الفقهية من الأحاديث النبوية-، ففتمت بكتابتها، وضبطها، وشرحها شرحاً موجزاً، ثم بيان ما عناه الناظم من دليل المسألة بذكر الحديث وتخرجه.

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة تمهيدية ومبحثين وخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصل لها البحث فكانت خطته كالآتي: المبحث الأول: التعريف بصاحب النظم والمنظومة، وتحتة ثلاثة مطالب المطلب الأول: تمهيد حول الأنظمة ، والمطلب الثاني: التعريف بصاحب النظم (د. فرج علي الفقيه) ، المطلب الثالث: التعريف بالمنظومة المسماة (اللألي المنظومة في الفقه المالكي) وفي المبحث الثاني: أحاديث أدلة الأحكام التي تضمنتها المنظومة، وفيه ثمانية مسائل تطبيقية: المسألة الأولى: فيمن عمّت عليه القبلة، والمسألة الثانية: في سترة المصلي ، والمسألة الثالثة: في مستحبات الصلاة ، والمسألة الرابعة: في الذهاب إلى الصلاة بسكينة ، والمسألة الخامسة: في الصلاة خلف من تكرهه

، والمسألة السادسة: في فضل التهجير للجمعة ، والمسألة السابعة: في صلاة الجنابة داخل المسجد ، والمسألة الثامنة: في حكم زيارة القبور.

المبحث الأول - التعريف بصاحب النظم والمنظومة:

المطلب الأول - تمهيد حول التأليف في الأنظم

إن الأنظم من الوسائل التعليمية ومن طرق التدريس التي سادت وانتشرت بين المعاهد والزوايا والمحاضر العلمية في أغلب بلاد الإسلام؛ وذلك لتيسير العلوم وحفظها وفهمها، وقديماً قالوا: " العلم فـاز به الحفاظ "، وفي هذا يقول شخنا:

فَأَنْظُمُ بِيَقَى عَالِقًا بِالذَّاكِرَةِ يَلْقَى بِهِ الْحُجَّةَ دَوْمًا حَاضِرَهُ

إلا أن هذا الأمر لم يكن منتشرأ كثيراً في بلادنا -إذا ما قورنت ببعض بلدان الإسلام كما هو الحال في بلاد شنقيط والجزائر والمغرب وغيرها-، ولكن مع ذلك كان لبعض علمائنا تأليف على طريقة النظم بيضوا وحبروا بها قراطيس نافعة ، من أمثال:

1- الشيخ: محمد بن محمد الفطيسي، الذي له الضوء المنير المقتبس على مذهب الإمام مالك بن أنس المشهور " بالفطيسية "، حققه الشيخ الطاهر الزاوي، وشرحه الشيخ الطيب المصراي.

2- الشيخ: محمد بن أحمد العالم المسلاتي له ألفية في النحو ونظم في التوحيد.

3- الشيخ قريو الذي نظم أقرب المسالك المسمى ب: جواهر الفقه.

4- الشيخ عبد الله اجمال له أنظم في المصطلح والميراث والفقه والنحو.

5- الشيخ فاتح زقلام له نظم في أصول الفقه سماه: سفينة الوصول.

6- الشيخ فرج علي الفقيه والذي نقوم بدراسة نظمه في هذا البحث.

لكن لا شك أنه كان لشيخنا تميزاً وتنوعاً في أنظمه حتى بلغ مجموع ما نظم =

4078 بيت. فنظم اللألي في العقيدة والفقه والفرائض (2670) بيتاً، والمرشد في النحو

في (500) بيت، وفي القواعد الفقهية (263) بيت، وفي مصطلح الحديث (170) بيت

، وفي مقاصد الشريعة (200) بيت، وله نظم الظاء والضاد في القرآن الكريم (.....)،

ونظم في السياسة الشرعية في (275) بيت ، فبلغ المجموع (4078) بيت، والحمد لله

الذي به تتم الصالحات.

المطلب الثاني - التعريف بصاحب النظم (د. فرج علي الفقيه):

اسمه : هو فضيلة الشيخ الدكتور فرج علي حسين الفقيه المسلاتي الكراتي.

مولده: ولد الشيخ سنة 1943م، بقرية القرْقاشية من قبيلة الكرارة مسلاتة ، وما زال فيها إلى يومنا هذا- حفظه الله- وأمدّ في عمره بالصحة والعافية على طاعته.

طلبه للعلم : حفظ الشيخ القرآن الكريم وتلقى العلم بجامع ومعهد ميزران بطرابلس ما بين سنة: 1951م إلى سنة 1959م، ثم أخذ الثانوية الأزهرية سنة 1975م، واليسانس من جامعة بنغازي، والماجستير في الفقه الإسلامي من جامعة طرابلس سنة 1983م، ثم درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي من جامعة الزاوية سنة 1999م.

عطاء الشيخ ونشاطه العلمي: حاضر الشيخ في العديد من الجامعات الليبية وناقش وأشرف على الكثير من الرسائل العلمية التي قاربت المئة رسالة، ومن أشهر الجامعات التي درّس فيها وحاضر: كلية الشريعة بالجامعة الأسمرية، وجامعة المرقب، وكلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، وكلية العلوم الشرعية بمسلاتة والتي تولى عمادتها سنة 2006م.

مؤلفاته: للشيخ قلم سيال سَطَّرَ به قراطيس أبقاها وأخرى حجبها إلى أجل غير مُسمى، وهنا أذكر مؤلفات الشيخ المطبوع منها والمخطوط.

المؤلفات المطبوعة :

أحكام العبادات ، وأحكام المواريث ، واختلاف الفقهاء وأسبابه ، والآداب الاجتماعية في سورتي النور والحجرات ، والأوامر والنواهي والأحكام في سورة الحج ، وتأملات في السيرة النبوية ، وتأملات في آيات من القرآن الكريم في سور مختلفة ، وتفسير سورة الفاتحة ، وتفسير قصار المفصل ، والتوثيق وصياغة الوثائق ، والحكم في بعض الأحكام " الحكمة والمقصد" ، ودراسات في الثقافة الإسلامية، والرحمة في القرآن الكريم ، وشرح ملحّة الإعراب للبصري ، والعقيدة الإسلامية ، وفي رحاب القرآن الكريم ، وقاموس كلمات القرآن الكريم ، وقبسات من علم التفسير والتفسير الموضوعي ، ومظاهر التيسير ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية ، والوجيز في اللغة العربية.

مؤلفات للناظم - حفظه الله - تحت الطبع أو مخطوطة :

الرهن والانتفاع بالمرهون في الشريعة الإسلامية ، وشرح المختصر في علم الفرائض للشيخ امحمد علي الفقيه ، واللائئ المنظومة في العقيدة والفقه والفرائض 2670 بيت . ، والمختصر في علوم الحديث ، والمرشد في النحو في (500) بيت ، ومنظومة في شرح تطبيقات القواعد الفقهية في (263) بيتاً ، ومنظومة في مصطلح الحديث (170) بيتاً ، ومنظومة في مقاصد الشريعة في (200) بيت ، والمنهج القرآني

في حياة المسلم ، والنحو الميسر ، ونظم الظا والضاد في القرآن الكريم ، ونظم في السياسة الشرعية في (275) بيتاً ، والوقف الممنوع على رؤوس الآيات عند الهبطي وأسبابه ، واليتيم في القرآن الكريم.

المطلب الثالث - التعريف بالمنظومة المسماة (اللآلئ المنظومة في الفقه المالكي):

ألف الشيخ فرج الفقيه منظومة في الفقه المالكي سمّاها: **الَلَلِئِ الْمَنْظُومَةِ** في الفقه المالكي، بلغ عدد أبياتها: " 2670 بيتاً " (5) ، وهذا القدرُ فاقَ ما اشترطه في أولها بقوله:

**أَلْفِيَةٌ فِي الْفَقْهِ أَرَجُو أَنْ أَرَى ... لَهَا قَبُولاً دَائِماً وَأَثْراً
تُلَخِّصُ الْأَحْكَامَ فِي اخْتِصَارٍ ... مَدْعُومَةً بِالذِّكْرِ وَالْأَثَارِ
سَمَّيْتُهَا اللَّالِئِ الْمَنْظُومَةَ ... فَأَظْفَرُ بِهَا تُمَدِّدُكَ بِالْمَعْلُومَةِ**

حوت هذه الدرّة علماً جماً، بدأها بباب العقيدة، ثم العبادات والمعاملات والأفضية والمواريث وكثير من القضايا المعاصرة في المعاملات وغيرها ، حفظ الله الشيخ وجعلها صدقة جارية عليه (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) [سورة الشعراء 88- 89] ، ولا شك أن هذا العمل المبارك له أثره وميزاته وعليه ما عليه من الملاحظات التي هي من شأن عمل البشر؛ إذ الكمال لله وحده - سبحانه- ، وها أنا أذكر في هذه العجالة نماذج من النظم لبيان أهميته، وما اشتمل عليه من الفوائد، وعددًا من القضايا الفكرية والتربوية والاجتماعية والنوازل الفقهية المعاصرة التي تعرّض لها، فأقول:

أولاً - ما يتعلق بتصويب العقائد وما قد يقع من الحلف بغير الله:
قال الناظم(6)

**وَقَدْ نَهَى الرَّسُولُ عَنْ أَنْ نُقْسِمَ ... إِلَّا بِمَنْ صَوَّرْنَا وَأَنْعَمَ
فَاتِّمَامِ الْيَمِينِ لِلتَّعْظِيمِ ... وَذَلِكَ شَأْنُ الْخَالِقِ الْعَلِيِّمِ**

إلى أن قال:

**وَشَاعَ حَلْفُ النَّاسِ بِالطَّلَاقِ ... وَهُوَ سُئُوكُ سَائِرِ الْفُسَاقِ
أَوْ قَسَمَ بِمَنْ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ ... مِنْ أَوْلِيَاءِ نَسَبُوا الْجَاهَ لَهُمْ
وَذَلِكَ أَمْرٌ لَا يَلِيْقُ مُطْلَقًا ... بِمُسْلِمٍ أَمِنْ حَقًّا وَاتَّقَى⁷**

ثانياً - فيما يتعلق بتربية الأبناء وأن المسؤولية تقع على الآباء والأمهات قال الناظم:

وَكُلُّ وَالِدٍ هُوَ الْمَسْئُولُ ... وَالْأَمْرُ لِلْأُمِّ كَذَا يَوُوءُ
فِي أَنْ يَرَأَوْا وَجُوبَ السُّنَنِ ... بِالْأَمْرِ بِالرَّدْعِ وَبِالتَّحَرِّيِ
كَمْ مِنْ فَتَاةٍ عَرَقَتْ فِي الرَّيَّةِ ... فَأَعْرَقَتْ شَبَابَنَا فِي الْفِتْنَةِ
وَلَيْسَ مِنْ عُدْرِ لِمَنْ لَا يَعْتَنِي ... وَلَيْسَ هَذَا لِأَنَّكَ بِالْمُؤْمِنِ (8)

ثالثاً: ما يحصل في عادات الناس في الأفراح والمآتم من مخالفات فقد قال:

وَيَحْرُمُ النَّصُورُ حَيْثُ أَدَى ... دَوْماً إِلَى وَضْعِ مُسِيءٍ جِداً
يُذِيعُ أَسْرَاراً وَيَهْتِكُ الْحَيَا ... وَيَزْرَعُ الْإِزْعَاجَ وَالْمَسَاوِيَا
وَكَمْ رَأَيْنَا مُنْكَرًا وَلَمْ نَجِدْ ... إِلَّا قَلِيلاً مِنْ ذَوِي الرَّأْيِ الْأَسَدِ
مُزَيَّنٌ وَصَالَةً وَصَحْبٌ ... مُفْرَقَاتٍ نَارَهَا تَلْتَهُبُ
لُبْسٌ كَعَرِيٍّ حَيْثُ لَا يَخْتَلِفُ ... عُيُوبُهُ: قِصْرٌ يَشِفُّ يَصِفُّ

وفي تجديد الأحران قال:

إِحْيَاءُ ذِكْرَى الْأَرْبَعِينَ بِدَعَا ... تَقْلِيدُ عَرَبٍ مَا ارْتَضَتْهُ السُّنَّةُ
لَأَنَّهَا تُجَدِّدُ الْأَحْزَانَ ... وَتَلْكَ عَادَةٌ لِمَنْ سِوَانَا

رابعاً - في الرد على من يسخر من السنة قال في باب اللباس والزينة:

وَأَرْفَعُ ثِيَابًا زَادَ عَنْ كَعْبَيْنِ ... وَلَا تَزِدْ لِتَكْشِفَ السَّاقَيْنِ (9)
لَا لِلْمُعَالَاةِ بَلِ التَّوَسُّطِ ... نَذْمٌ تَفْرِيطًا وَلَا نَفْرَطًا
وَالْإِثْمُ وَقَعَ مِنَ السُّخْرِيَّةِ ... مِنْ كُلِّ مَنْ يَبْدُو بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ
لَأَنَّهُمْ يَحْتَقِرُونَ السُّخْنَةَ¹⁰ ... وَهُمْ بِهِدَا يُنْكِرُونَ السُّنَّةَ (11)

خامساً - فيما يتعلق بالقضايا المعاصرة من حاجة المريض لللبس الحافظات وأن ما يصيبه من النجاسة معفو عنها فقد قال الناظم:

وَصَحَّتِ الصَّلَاةُ مَعَ حَافِظَةٍ ... بِوَلِ الْمَرِيضِ: الْحُكْمُ لِلضَّرُورَةِ
وَيَشْمَلُ الْعَفْوُ ثِيَابَهُ الَّتِي ... يَلْبَسُهَا لِلْعَجْزِ وَالْمَشَقَّةِ
وَمَا يُصِيبُ جِسْمَهُ حَالَ الْمَرَضِ ... فَكَيْفَ مَا صَلَّى تَحَقَّقَ الْغَرَضُ (12)

سادساً - في حديثه عن خصال الفطرة وحكم قلم الأظافر وحلق العانة نظم الشيخ أبياتاً مستشعرا فيها نعمة الله على خلقه، وأنه لا يكلفهم بما يشق عليهم فقال:

وَحَلَّتِ الْحَيَاةُ ظَفْرًا وَشَعْرًا ... كِلَاهُمَا يَنْمُو بِشَكْلِ مُسْتَمِرٍّ

وَرَحْمَةُ اللَّهِ بِكُلِّ النَّاسِ ... قَدْ خَلَّتَا مِنْ سَائِرِ الْإِحْسَاسِ
لِذَلِكَ لَا يَلْحَقْنَا أَيُّ أَلَمٍ ... فِي الْخَلْقِ أَوْ إِذَا ظَفُرَ قَلَمٌ
أَلَيْسَ هَذَا نِعْمَةً تَسْتَوْجِبُ ... شُكْرًا لِرَبِّ كُلِّ فَضْلٍ يَهَبُ
لَوْلَاهُ لَأَحْتَجْنَا إِلَى الْمُحَدَّرِ ... فِي قَلَمِ أَظْفَارٍ وَحَلْقِ الشَّعْرِ
حَتَّى نُؤَدِّيهِ بِلَا مَشَقَّةٍ ... أَمْرًا أَتَانَا فِي خِصَالِ الْفِطْرَةِ
وَاللَّهُ لَا يُكَلِّفُ الْعَبْدَ بِمَا ... يَضُرُّ أَوْ يُنتِجُ قَطُّ الْأَلَمَا (13)

ثم ختم الناظم - عليه وعلينا رحمة الله تترأ - نظمه متواضعاً بقوله:

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَنَا ... وَلِمَبَادِي دِينِنَا عَلَمْنَا
وَهَا أَنَا أَنْشُرُ مَا عَلِمْتُ .. وَأَمُلُ الصَّوَابَ فِيمَا قُلْتُ
وَوَاجِبَ عَلَيَّ أَلَّا أَكْتُمَ ... وَغَضَبَ اللَّهِ عَلَيَّ مَنْ كَتَمَ
وَإِنْ يَكُنْ مَجَالٌ عِلْمِي ضَيِّقًا ... أَلَيْسَ لِلْفَقِيرِ أَنْ يَصَدَّقَا
يُعْطِي بِقَدْرِ وَسَعِهِ وَاللَّهُ ... يَقْبَلُهُ سُبْحَانَ مَا أَعْنَاهُ
ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَبَدًا ... عَلَى الرَّسُولِ مَنْ دَعَا إِلَى الْهُدَى
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ ... وَتَابِعِي سُنَّتِهِ الْأَطْهَارِ (14) .

قلت: ولعل هذا القدر الذي بلغته هذه المنظومة المباركة هو: من عاجل بشرى المؤمن،
بِأَنَّ قَبِيلَ اللَّهِ دَعَاءَ نَازِمِهَا حِينَ قَالَ:

أَلْفِيَّةٌ فِي الْفِقْهِ أَرْجُو أَنْ أَرَى ... لَهَا قَبُولًا دَائِمًا وَأَثْرًا

فبارك الله جَهْدَهُ فِيهَا حَتَّى قَارَبَتْ الثَّلَاثَةَ أَلْفَ بَيْتٍ، وَأَذِنَ اللَّهُ بِظُهُورِهَا وَانْتِشَارِهَا
مَبْكَرًا، وَفَرَّ عَيْنَهُ بِهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْلًا وَأَخْرًا .

والآن أشرع في المبحث الثاني في بيان أدلة الأحكام التي حوتها المنظومة، فجاءت
تطبيقاته في ثمانية مسائل، فأقول وبالله التوفيق:

**المبحث الثاني - أحاديث أدلة الأحكام التي تضمنتها المنظومة،
وفيه ثمانية مسائل تطبيقية:**

المسألة الأولى: في من عَمَّتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ قَالَ النَّازِمُ:

وَحُكْمٌ مَنْ عُمَّتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ ... فَلْيَجْتَهِدْ بِدَا تَصِخُّ الْوَجْهَةَ
بَعْدَ السُّؤَالِ ثُمَّ مَا صَلَّاهَا ... صَحِيحَةً وَلَيْشُكَّرَنَّ اللَّهُ
وَإِنْ يُعَذِّ فِي الْوَقْتِ مُسْتَحَبٌّ ... وَلَيْسَ مَفْرُوضًا وَلَيْسَ يَجِبُ
حَيْثُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى لَمْ يُعَذِّ ... حِينَ شَعَاعَ الشَّمْسِ فِي يَوْمٍ فَقَدْ¹⁵

الشرح: يعني أن من صلى مجتهداً في جهة القبلة ثم تبين أنه أخطأ فصلاته صحيحة، ويستحب له الإعادة ما لم يخرج وقت تلك الصلاة، فإن خرج وقتها لم يُعد. **الدليل:** ودليل قوله: " حَيْثُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى لَمْ يُعَدِّ، حِينَ شَعَاعُ الشَّمْسِ فِي يَوْمٍ فُقِدَ"، ما روي عن جابر بن عبد الله قال: " صَلَّيْنَا لَيْلَةً فِي غَيْمٍ وَخَفِيَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ (16) وَعَلَّمْنَا عِلْمًا، فَلَمَّا انصَرَفْنَا نَظَرْنَا فَإِذَا نَحْنُ قَدْ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: "قَدْ أَحْسَنْتُمْ" وَلَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نُعِيدَ" (17).

المسألة الثانية: في ستره المصلي قال الناظم:

تَسُنُّ سِتْرَةً لِمَنْ يَعْتَقِدُ ... عِنْدَ الصَّلَاةِ أَنْ يَمُرَّ أَحَدٌ
وَلِيَقْتَرِبَ مِنْهَا وَتَكْفِي سِتْرَةً ... عَصَا بَقْدَرِ الرُّمَحِ تِلْكَ السُّنَّةُ
وَسِتْرَةُ الْخَطِّ عَلَيْهَا اخْتَلَفَ ... حَيْثُ الْحَدِيثُ مِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَ (18)

الشرح: أشار في هذه الأبيات إلى سنية اتخاذ السترة قبل أن يدخل الصلاة، ليمنع المرور بين يديه وهو يصلي، وأن يقترب منها، وتكفي فيها ما كان مثل الرمح، فإن لم يجد سترة فإنه يخط خطأ في الأرض، ولكن حديث الخط مختلف فيه.

الدليل: والدليل على قول الناظم: "وَلِيَقْتَرِبَ مِنْهَا"، حديث سهل بن أبي حنمة، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سِتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعِ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ» (19)، ولما في البخاري: «كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمْرُ الشَّاةِ» (20).

والدليل على قوله: "عَصَا بَقْدَرِ الرُّمَحِ تِلْكَ السُّنَّةُ"، لما في البخاري عن عبد الله بن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُرَكِّزُ لَهُ الْحَرْبَةَ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا» (21). ولقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَيْسَتْ أَحَدُكُمْ صَلَاتُهُ، وَلَوْ بِسَهْمٍ» (22)، وقوله: "وَسِتْرَةُ الْخَطِّ عَلَيْهَا اخْتَلَفَ، حَيْثُ الْحَدِيثُ مِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَ"، فيه إشارة لحديث أبي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ تَلَقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيُنْصَبْ عَصَا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيُحِطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضْرَهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (23). فإنه اختلف في تصحيحه وتضعيفه (24)، فقد ذكره ابن الصلاح مثلاً للمضطرب قال: «والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط، ومن أمثله: ما رويناه عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده

حُرَيْثٌ عن أبي هريرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المُصلي: " إذا لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً" (25) .

وتعقبه الحافظ ابن حجر في النكت بعد أن سرد من رواه بقوله: " ولكن بقي أمر يجب التيقظ له ، وذلك أن جميع من رواه عن إسماعيل بن أمية، عن هذا الرجل إنما وقع الاختلاف بينهم في اسمه أو كنيته، وهل روايته عن أبيه أو عن جده أو عن أبي هريرة بلا واسطة، وإذا تحقق الأمر لم يكن فيه حقيقة الاضطراب؛ لأن الاضطراب هو: الاختلاف الذي يؤثر قدحاً . واختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر ذلك، لأنه إن كان ذلك الرجل ثقة فلا ضير، وإن كان غير ثقة فَضَعُفُ الحديث إنما هو من قِبَلِ ضعفه لا من قِبَلِ اختلاف الثقات في اسمه فتأمل ذلك. ومع ذلك كله فالطرق التي ذكرها ابن الصلاح، ثم شيخنا قابلة لترجيح بعضها على بعض والراجحة منها يمكن التوفيق بينها فينتفي الاضطراب أصلاً ورأساً" (26) .

وقد أطال الحافظ السيوطي الكلام على طرقة وأقوال العلماء فيه فليراجع للاستزادة (27) المسألة الثالثة: في مستحبات الصلاة قال الناظم:

وَاحْرَصْ عَلَى وَصِيَّةِ النَّبِيِّ ... بِحَيْثُ تَتَلَوُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ
إِنَّ الصَّلَاةَ فَهِيَ أَفْضَلُ الْعَمَلِ ... لِجَنَّةٍ إِنْ كُنْتَ تَتَلَوُ لَا تَمَلُ
كَذَاكَ صَدْرُ سُورَةِ الْأَنْعَامِ ... ثَلَاثَ آيَاتٍ مَعَ الْإِتْمَامِ (28)

الشرح: أشار الناظم في هذه الأبيات إلى فضل قراءة آية الكرسي بعد كل صلاة، وقراءة أول ثلاث آيات من سورة الأنعام بعد صلاة الصبح .

الدليل: ودليل ما قاله ما رواه أبو أمامة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ " (29) ، ودليل قوله: " كَذَاكَ صَدْرُ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، ثَلَاثَ آيَاتٍ مَعَ الْإِتْمَامِ "، فقد ورد في ذلك حديثٌ موقوفٌ أخرجه الحافظ ابن حجر في الأمالي بسنده (30) إلى ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ: " مَنْ قَرَأَ إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِلَيَّ (وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ) نَزَلَ إِلَيْهِ أَرْبَعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَكْتُبُ لَهُ مِثْلَ أَعْمَالِهِمْ (31) ... " (32) .

المسألة الرابعة - في الذهاب إلى الصلاة بسكينة قال الناظم:

إِيْتِ الصَّلَاةَ خَاشِعًا عَلَى مَهَلٍ ... يَكْفِيكَ مِنْ فَضْلِ الصَّلَاةِ مَا حَصَنَ
أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ بِالسَّكِينَةِ ... فَضْلًا تَنَالُهُ وَلَوْ بِرُكْعَةٍ (33)

الشـرح: أشار الناظم في هذه الأبيات إلى أن يكون الإنسان في ذهابه للصلاة في سكينة وخشوع، ولا يببالغ في مشيته، لأجل إدراك الصلاة، كي لا تتقطع أنفاسه وهو في الصلاة فيذهب خشوعه، فما أدركه منها يثاب عليه، ويكفيه لتحصيل فضل الجماعة ولو ركعة واحدة.

الدليل: ما قال حديث أبي سلمة ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَأَمْسُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتِمُوا» (34) ، زاد في الموطأ: «.. فَإِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ، مَا كَانَ يَعْمُدُ إِلَى صَلَاةٍ» (35) ، ودليل قوله: " فَضْلًا تَنَالُهُ وَلَوْ بِرُكْعَةٍ " ، ما أخرجه البخاري من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» (36) .

المسألة الخامسة - في الصلاة خلف من تكرهه قال الناظم:

وَلَا تُصَلِّ خَلْفَ مَنْ تَكْرَهُهُ ... وَإِنْ فَعَلْتَ اللَّهُ لَا يَقْبَلُهُ (37)

الشـرح : في قول الناظم: وَلَا تُصَلِّ خَلْفَ مَنْ تَكْرَهُهُ ؛ لأن ذلك منافي للخشوع في الصلاة، ولذلك قال : " وَإِنْ فَعَلْتَ اللَّهُ لَا يَقْبَلُهُ "؛ ويؤخذ من كلام الناظم أن النهي موجه للمأموم، والظاهر أن النهي يتوجه للإمام الذي يؤم الناس قهراً أو غلبة وهم له كارهون، لما ورد في ذلك من نصوص وهي :

الدليل : ودليل منع الإمام الذي يكرهه المأمومين حديث عبد الله بن عمرو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَقُولُ: « ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةً، مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلَاةَ دِبَارًا " وَالذَّبَابُ: أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ تَقَوَّتْهُ ، « وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرَةً» (38).

المسألة السادسة - في فضل التهجير للجمعة قال الناظم:

كَأَنَّ مَنْ فِي جُمُعَةٍ قَدْ هَجَرَ ... بَدَنَةً قَرَّبَهَا أَوْ بَقَرَ
وَالكَبْشُ ثُمَّ مُفْرَدُ الدَّجَاجِ ... وَبَيْضَةُ لِأَخْرِ الْأَفْوَاجِ (39)

الشرح : يتكلم الناظم عن فضل التنبكير إلى المسجد في يوم الجمعة، وأن الذي هَجَرَ أي ذهب مبكراً للمسجد في الساعة الأولى فكأنما قَرَّبَ صدقة على الفقراء تعدل ناقة، ثم من ذهب الساعة الثانية فكأنما تقرب بصدقة تعدل بقرة، وهكذا كلما تأخر نقص قدر هذا الأجر إلى أن يذهب في آخر جزء من قبل صعود الإمام فهذا كأنما تصدق ببيضة.

الدليل : ودليل ما قال ما رواه مالك في موطأ عن أبي هريرة ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى (40) ، فَكَانَ قَرَبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَانَ قَرَبَ بَقْرَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ، فَكَانَ قَرَبَ كَيْشَأَ أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَانَ قَرَبَ دَجَاجَةٍ، مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَانَ قَرَبَ بَيْضَةٍ ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ، حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ، يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ » (41) .

المسألة السابعة - في صلاة الجنازة داخل المسجد قال الناظم:م:

وَكُرِهَتْ صَلَاتُهَا بِالْمَسْجِدِ ... إِلَّا لِعُذْرِ ظَاهِرِ كَالْبَرْدِ

وَالْبَعْضُ جَوَزَ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ ... لِفِعْلِهِ مَعَ بَنِي بَيْضَاءِ (42)

الشرح: يعني : أن الصلاة على الميت في المسجد مكروهة إلا لضرورة من مطر أو برد، وذهب جمع من العلماء إلى جواز ذلك مستدلين بصلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - على سهيل بن بيضاء.

الدليل: ودليل ما قال في البيت الأول ما رواه أبو داود وابن ماجه واللفظ له قال:- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذُنُبٍ، عَنِ صَالِحِ، مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ » وعند أبي داود بلفظ « فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (43) » (44) ، ودليل من قال بجواز الصلاة على الجنازة في المسجد -الذي أشار إليه الناظم بقوله: " وَالْبَعْضُ جَوَزَ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ، لِفِعْلِهِ مَعَ بَنِي بَيْضَاءِ (45) " - ما روي عن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أنها أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيْهَا بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ، حِينَ مَاتَ، لَتَدْعُو لَهُ، قَالَتْ: « ادْخُلُوا بِهِ الْمَسْجِدَ حَتَّى أُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَأُنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: -« مَا أَسْرَعَ النَّاسَ.. " (46) « - وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ

– صلى الله عليه وسلم - عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ سُهَيْلٍ وَأَخِيهِ (47) « (48) ،
وقولها: «.. مَا أَسْرَعَ النَّاسَ..» يعني: ما أسرع النّسيانَ إلى الناسِ، أو: ما أسرع
ما نسي الناسُ. قال ابن عبد البر: والقول الآخر: ما أسرع الناسَ إلى إنكارِ ما لا يعرفون،
أو: إنكارِ ما لا يجبُ، أو: إنكارِ ما قد نُسوه أو جهلوه، أو: ما أسرع الناسَ إلى العيبِ
والطّعنِ، ونحوُ هذا. (49)

المسألة الثامنة: في حكم زيارة القبور قال الناظم:

وَحَرَّمَوا زِيَارَةَ الْقُبُورِ ... مَعَ اصْطِحَابِ النَّارِ وَالْبُخُورِ
وَجَازَ حَيْثُ كَانَ لِلتَّذَكُّرِ ... كَمَا أَتَانَا فِي صَحِيحِ الْأَثَرِ

الشرح: يعني أن زيارة القبور مما حرّم أول الأمر ثم نسخ التحريم إذا كانت
الزيارة للدعاء والاستغفار للميت وتذكّر الآخرة؛ ومع الإذن في الزيارة بقي تحريمُ أن
تُتبعَ الجنازة بصوت نياحة، أو نارٍ في مجمره بخور أو غيرها؛ لما فيه من التشاؤم القبيح
بأنه من أهل النار.

الدليل: ودليل التحريم حديث مَحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ بَرِيْدَةَ، عَنِ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا (50) .. » (51)
، وعند الترمذي: « قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَقَدْ أُذِنَ لِمُحَمَّدٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ،
فَرُزُّوْهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ » (52)، وهذا دليل قول الناظم: " وَجَازَ حَيْثُ كَانَ لِلتَّذَكُّرِ "
ودليل قوله بتحريم: " اصْطِحَابِ النَّارِ وَالْبُخُورِ "، حديث أبي هريرة - رضي الله عنه
- عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: " لَا تُتْبَعُ الْجَنَازَةُ بِصَوْتٍ وَلَا نَارٍ " (53) ،
وفي الموطأ: " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُتْبَعَ، بَعْدَ مَوْتِهِ، بِنَارٍ " (54) .
ودليل
تحريم: " اصْطِحَابِ الْبُخُورِ "، ما رواه عبد الرزاق، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ إِسْمَاعِيلَ
بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ حَنْشِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ (55) ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " أَبْصَرَ
مَعَ امْرَأَةٍ مَجْمَرَةً (56) عِنْدَ جَنَازَةٍ ، حِينَ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَصَاحَ حَتَّى تَوَارَتْ فِي
أَجَامِ الْمَدِينَةِ (57) " (58) ، قال يحيى: " سَمِعْتُ مَالِكاً يَكْرَهُ ذَلِكَ "، قال ابن عبد البر:

ولا أعلم بين العلماء خلافا في كراهة ذلك.. ، وأظنّ اتباع الجنائز بالنار كان من أفعالهم بالجاهلية فَنَسِخَ بالإسلام، وهو من فعل النصارى ولا ينبغي أن يُنَسَّبَ بأفعالهم .." (59) .

الخاتمة:

وفي خاتمة هذا البحث أُحِبُّتُ أن أذكر إخواني من طلبة العلم أن يَعْرِفُوا شيئا من قَدْرِ -أعلام بلدنا الذين توارثوا بُغْضَ الشهرة والظهور-

وحريُّ بهم أن يَجِدُوا عَرَفَ شَذِ فَاحٍ من حدائق غمرها زَبْدُ السُّيُولِ، وأن يُبْصِرُوا - بين رؤوس الفارغات - سنابلَ أَنْحَنَّتْ بِأَثْقَالِهَا تواضعا فهُمُ البحور؛ وإذ نحن نكتب هذا البحث نعيش زماناً قَلَّ فيه الوفاء لأهل العلم، وتنمر عليهم الرُّويبضةُ، فمن العيب أن نسمع جرح العُلاة -ونراهم يلقون في أبارنا الخرقَ وهم قومٌ بُورا- فَنَسَكُتَ !! لذلك كان لزاماً علينا الذب عنهم، فهُمُ الهُدَى لِمَنْ اسْتَهْدَى أَدْلَاءُ.

صبراً مشايخنا فإنه قد قِيلَ مِنْ قَبْلُ: أزهّد الناس في العالم أهله ودووه ويرغبون عنه حتى يسكن القبور، فَيَا عجباً لهم لم يبصروا الجبال الرواسي من حولهم، ولا الأفلاك وهي تجري في بحرهم كالأعلام . تَأَدَّبُوا وتعلموا الحياء ممن قالتا : (لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءُ) [الفصل: 23].

وختاماً أوصي الطلبة الباحثين

- أن يستكملوا تخريج أحاديث هذه المنظومة المباركة على غرار ما فعل أئمة الإسلام في تخريج أحاديث الإحياء، وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل وغيرها من المصنفات المشابهة.

- أن يدرسوا في هذه المنظومة الأدلة الأخرى من الكتاب والإجماع والقياس والقواعد الفقهية، ويستخرجوها في أبحاث علمية.

هذا ما يسر الله جمعه في هذا البحث وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد- والحمد لله رب العالمين، والله أسأل العون والتوفيق.

الهوامش :

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

- 1- رسالتان بجامعة غريان، إحداهما في باب الصلاة ، شرح: علي أبو القاسم، والأخرى في باب القصاص والدية والحدود والجراحات، شرح : إبراهيم نصر الناجم.
- 2- الزنيقري المحجوب، شرح النكاح، مجلة العلوم الشرعية مسلاتة العدد الأول 2015م.
- 3- الزايدي امحمد، شرح اللآلي المنظومة في الفقه المالكي، باب الحج، مطبعة إيمان، 2020م. شرح باب الحج، مطبعة إيمان، 2020م.
- 4- أوصيلة سعاد، شرح باب المعاملات، طبعة الهيئة العامة للثقافة سنة 2020م.
- 5- هذا ما أفادني به في الثامن من ربيع الآخر 1443 هـ .
- 6- كل ما سأقله من نظم اللآلي هو من نسخة المؤلف نفسه ناولنيها الشيخ بيده -حفظه الله تعالى-، وناولني نظماً آخر في ناسخ الحديث ومنسوخه، ونظماً آخر سماه: جهود في خدمة السنة.
- 7- الفقيه فرج اللآلي ص 55
- 8- الفقيه فرج اللآلي ص 60
- 9- قلت: وردت السنة برفع الإزار إلى أنصاف الساقين بالنسبة للرجال فقد قال ابنُ عُمَرَ: مَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي إِزَارِي اسْتِرْحَاءً. فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! ارْفَعْ إِزَارَكَ فَرَفَعْتُهُ. ثُمَّ قَالَ: زِدْ، فَزِدْتُ. فَمَا زِلْتُ أَنْحَرَاهَا بَعْدُ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِلَى أَيِّنْ؟ فَقَالَ: أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ». أخرجه مسلم 3/ 1653، برقم: 2086، في كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم جر الثوب خيلاء، وبيان حد ما يجوز إرخاؤه إليه، وما يستحب.
- 10- السخنة بفتح السين وسكون الحاء: الهيئة واللون والحال، وبشرة الوجه والمنظر، وأما سخنة بكسر السين، فلقن. ينظر: ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان: ص201، وابن قتيبة، أدب الكاتب: ص385.
- 11- الفقيه فرج اللآلي ص 59.
- 12- الفقيه فرج اللآلي ص 33.
- 13- لفقيه فرج اللآلي ص 60.
- 14- الفقيه فرج اللآلي ص 190 من نسخة مرقونة مطبوعة طبعة أولية.
- 15- الفقيه فرج اللآلي ص 34
- 16- وفي سنن الترمذي: " عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ أَبِيهِ، قَالَ: " كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي سَفَرٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَلَمْ نَدْرِ أَيَّنَ الْقِبْلَةَ، فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ مَنَا عَلَى حَيْالِهِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَرَأْتُ: {فَأَيُّنَا تَوَلَّوْا فَنَمَّ وَجْهَ اللَّهِ} [البقرة: 115]، أخرجه الترمذي في سننه باب: ومن سورة البقرة (5/ 205)، برقم: 2957 - وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثِ السَّمَّانِ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَشْعَثُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.
- 17- السنن الكبرى للبيهقي ت التركي: 3/ 324، برقم: 2275 . وقال: البوصيري في إتحاف الخيرة: 2/ 104: «رواه البيهقي في سننه من طريق داود بن عمرو، ثنا محمد بن يزيد الواسطي، عن محمد بن سالم، عن عطاء ... فنكره»، وفي الموطأ لابن وهب: " .. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: صَلَّى لَيْلَةً فِي غَيْمٍ وَخُفِيَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ، وَعَلَمْنَا عَلَمًا، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا نَظَرْنَا، فَإِذَا نَحْنُ قَدْ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَقَالَ: «قَدْ أَحْسَنْتُمْ» . وَلَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَعِيدَ" الموطأ لابن وهب- ص131: برقم: 449.
- 18- الفقيه فرج اللآلي ص 34.
- 19- أخرجه أبو داود (1/ 185) برقم: 695 ، باب : الدنو من السترة ، وقال : " رواه واقد بن محمد، عن صفوان، عن محمد بن سهل، عن أبيه، أو عن محمد بن سهل، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، قال: بعضهم، عن نافع بن جبير، عن سهل بن سعد واختلف في إسناده " ، وأخرجه النيسابوري الحاكم ، المعروف بابن البيع، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق : مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية -

بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 - 1990. (1/ 381) برقم: 922 وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

20 - أخرجه البخاري (106/ 1) برقم: 496، باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والستر؟

21- أخرجه البخاري (106/ 1) برقم: 498، باب الصلاة إلى الحربة.

22- أخرجه الحاكم في المستدرک (1/ 382) برقم: 925، ويلفظ آخر برقم: 926، من حديث عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الرَّيِّعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «اسْتَبْرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ» وقال : عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

23- أخرجه أبو داود (183/ 1) برقم: 689، باب الخط إذا لم يجد عصا، وابن ماجه واللفظ له (303/ 1)، برقم: 943، باب ما يستر المصلي، وأحمد في المسند (12/ 354)، برقم: 7392.

24- قال الحافظ ابن حجر : " ولم يصب من زعم أنه مضطرب، بل هو حسن". قال الصنعاني يقصد: ابن الصلاح فإنه أورده مثالا للمضطرب فيه، ونازعه ابن حجر في النكت، وقد صححه أحمد وابن المديني، وفي مختصر السنن قال " سفيان بن عيينة ": لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث، ولم يجئ إلا من هذا الوجه، وكان " إسماعيل بن أمية " إذا حدث بهذا الحديث يقول: هل عندكم شيء تشدونه به؟ وقد أشار الشافعي إلى ضعفه، وقال البيهقي: لا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى. انتهى مختصرا من الصنعاني سبل السلام (1/ 218).

25 - ابن الصلاح، مقدمة، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت سنة النشر: 1406هـ - 1986م. " ص 94.

26- ابن حجر النكت على كتاب ابن الصلاح: 2/ 703-704.

27- قال في تدريب الراوي: «والجواب أن وجوه الترجيح فيه متعارضة ..، ثم قال:- وقد حكى أبو داود تضعيف هذا الحديث، عن ابن عيينة، فقال عنه: لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث، ولم يجئ إلا من هذا الوجه، وضعفه أيضا الشافعي، والبيهقي، والنووي في الخلاصة.. وقال: والحق أن التمثيل لا يليق إلا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف، وهذا الحديث لا يصلح مثالا، فإنهم اختلفوا في ذات واحدة، فإن كان ثقة لم يضر هذا الاختلاف في اسمه أو نسبه، وقد وجد مثل ذلك في الصحيح، ولهذا صححه ابن حبان؛ لأنه عنده ثقة، ورجح أحد الأقوال في اسمه واسم أبيه، وإن لم يكن ثقة فالضعف حاصل بغير جهة الاضطراب، نعم يزداد به ضعفا. قال: ومثل هذا يدخل في المضطرب لكون رواه اختلفوا، ولا مرجح، وهو وارد على قولهم: الاضطراب يوجب الضعف». السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 1/ 310-312.

28- الفقيه فرج اللألي ص 35

29- أخرجه النسائي في الكبرى: 9/ 44، برقم: 9848، والروياتي في مسنده: 2/ 311 برقم: 1268، والطبراني في المعجم الكبير: 8/ 114، برقم: 7532، والمعجم الأوسط: 8/ 92، 8068، وابن السني، عمل اليوم والليلة، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة -بيروت. ص: 109، رقم: 123، بلفظ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَاتَلَ عَنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يُسْتَشْهَدَ»، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان 4/ 56، برقم: 2174، 2175، عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.، وقال: إسناده ضعیف، وأخرجه كذلك عن سَالِمِ الْحَيَّاطِ، عَنِ الْحَسَنِ، وَالْمُخْتَارِ، عَنْ أَنَسٍ .. وقال: وَهَذَا أَيْضًا إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وذكره ابن الجوزي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الأولى 1966 م.: 1/ 243، وتعبه الذهبي كما في تاريخ الإسلام: 12/ 1111- بقوله: «ونقلت من خط السيف أحمد ابن المجد، قال: صنف ابن الجوزي كتاب الموضوعات، فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للقول والعقل، ومما لم يصب فيه إطلاق الوضع على أحاديث بلام بعض الناس في أحد رواتها، كقوله: فلان ضعيف، أو ليس بالقوي، أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع، سوى كلام ذلك الرجل في روايه،

وهذا عُنوان ومجازفة، وقد كان أحمَدُ بنُ حنبلٍ يقدِّم الحديث الضَّعيف على القياس. قال: فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أُورِدَ حَدِيثَ مُحَمَّدَ بْنِ جَمِيرِ السَّلْبِيِّ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ الْأَلْهَانِيِّ، عَنِ أَبِي أَمَامَةَ فِي فَضْلِ قِرَاءَةِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ فِي الصَّلَاةِ الْخَمْسِ، وَهُوَ: "مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ"، وجعله في الموضوعات، لقول يعقوب بن سُفيان مُحَمَّدُ بْنُ جَمِيرٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، ومحمد هَذَا قَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ"، عَنِ رَجُلٍ، عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: إِنَّهُ ثِقَةٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا، أَنْتَهِيَ كَلَامَ الْذَهَبِيِّ، وَكَذَلِكَ تَعَقَّبَ السِّيُوطِيُّ -ابْنَ الْجُوزِيِّ- لَمَّا سَأَلَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ الدَّارِقُطْنِيِّ وَقَالَ: "تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيرٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ! قَالَ السِّيُوطِيُّ: (قُلْتُ) كَلًّا؛ بَلْ قَوِي ثِقَةٌ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ، وَابْنُ السَّيْنِيِّ فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَيْلَةِ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا الضَّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي الْمُخْتَارَةِ، وَقَالَ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَشْكَاةِ: غَفَلَ ابْنُ الْجُوزِيِّ فَأُورِدَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَوْضُوعَاتِ وَهُوَ مِنْ أَسْمَحَ مَا وَقَعَ لَهُ..". ينظر: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية 210/1 - ، زاد ابن عراق على كلام السيوطي بقوله: " (قُلْتُ) وَرَأَيْتُ بَحْطَ الْحَافِظِ، ابْنِ حَجْرٍ عَلَى هَامِشٍ مُخْتَصِرٍ الْمَوْضُوعَاتِ لِابْنِ دِرْبَاسٍ مَا نَصَّهُ: حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ هَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَلَمْ يَعْلَمْ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي صِحَّتَهُ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ أَيْضًا وَصَحَّحَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّمِياطِيُّ فِي تَقْوِيَةِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي جُزْءٍ جَمَعَهُ فِي فَضْلِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَأَذْكَارِ أَدْبَارِ الصَّلَاةِ: مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ الْأَلْهَانِيِّ أَحْتَجَّ بِهِمَا الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ". ينظر ابن عراق تنزيه الشريعة: 288/1، برقم: 10.

30- قال: «.. أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطِيبِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَمْرَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ أَخْبَرَنَا السَّلْفِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بِيَانٍ قَالَ أَخْبَرَنَا طَلْحَةُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَدِمِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الصِّينِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ الْقَمِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْمُعْبِرَةِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ..، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْمَصْنُوعُ، تَحْفِيقُ: كَمَالِ الْحَوْتِ، ط: مَكْتَبَةُ الرَّشْدِ الرِّيَاضِ، الْأُولَى، 1409.

31- وتَمَامُ الْحَدِيثِ: "وَنَزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ مِنْ فَوْقِ سَمْعِ سَمَاوَاتٍ وَمَعَهُ مَرْزَبَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَإِنْ أَوْحَى الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِهِ شَيْئًا مِنَ الشَّرِّ ضَرْبَهُ ضَرْبَةً حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعُونَ جِجَابًا فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ: أَنَا رَبُّكَ وَأَنْتَ عَبْدِي، امْشِ فِي ظِلِّي، وَاشْرَبْ مِنَ الْكُوْثَرِ، وَاغْتَسِلْ مِنَ السَّلْسَلِيِّ، وَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ".

32- الحديث أَخْرَجَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْأَمَالِيِّ الْمَطْلُوقَةِ ص 204، برقم: 134، وَالسِّيُوطِيُّ فِي تَهْمِيدِ الْفَرَشِ فِي الْخِصَالِ الْمَوْجِبَةِ لظِلِّ الْعَرْشِ ص 12 بِسَنَدِهِ قَالَ: «أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ إِجَازَةً عَنِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْمَجْدِ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ مَرَّةٍ أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ.. فَذَكَرَهُ. وَعِزَاهُ -فِي جَامِعِ الْأَحَادِيثِ 20/496، برقم: 22724، وَفِي الدَّرِ الْمَنْثُورِ: 246/3- لِلدِّبْلَمِيِّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ -وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِمَا إِسْنَادًا- قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ وَقَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ وَقَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ وَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ مَلَكًا يُسَبِّحُونَ اللَّهَ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِلَى الْقِيَامَةِ»، السِّيُوطِيُّ: الدَّرِ الْمَنْثُورِ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْتُورِ: 246/3.

قال الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَالْمَتَّهَمُ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ [الصِّينِيِّ] وَإِنْ كَانَ فِي مُحَمَّدِ بْنِ عُمَانَ بَعْضُ الضَّعْفِ لَكِنَّهُ لَمْ يَتْرَكَ، وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ مَتْرُوكٌ، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ زَائِعٌ، وَأَمَّا ابْنُ حِبَّانٍ فَذَكَرَهُ فِي الثَّقَاتِ لَكِنْ قَالَ رُبَّمَا خَالَفَ..». الْأَمَالِيُّ الْمَطْلُوقَةُ ص 205. زَادَ السِّيُوطِيُّ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلَامَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ فَقَالَ: قُلْتُ: وَجَدْتُ لَهُ شَاهِدًا فِي مَسْنَدِ الْفَرْدُوسِ [وَأَسْنَدُهُ إِلَى] ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ وَقَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ، وَقَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ مَلَكًا، يَسْبِحُونَ اللَّهَ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"، [قال السيوطي]: ثم وجدت له شاهداً آخر في الإِظْلَالِ: قال ابن الضريس [وَأَسْنَدُهُ إِلَى] حَبِيبِ بْنِ عَيْسَى الْعَمِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْفَارَسِيِّ قَالَ: " مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .." اه، [قُلْتُ: وَلَمْ يَذْكَرْ ابْنُ الضَّرِيرِ أَنَّهَا تُقْرَأُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ] يَنْظُرُ:

- تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش ص12، وينظر: ابن الضريس فضائل القرآن، تحقيق: غزوة بدير، ط: دار الفكر، دمشق 1408 هـ. ص: 95، برقم: «200».
- 33 - الفقيه فرج اللآلي ص 38.
- 34- أخرجه البخاري 1/ 129، برقم: 636، باب: لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار وقال ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا قاله أبو قتادة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .
- 35- أخرجه مالك في الموطأ 2/ 92 ت الأعظمي برقم: 61/ 221، باب: ما جاء في النداء للصلاة.
- 36- أخرجه البخاري 1/ 120، برقم: «580»، باب من أدرك من الصلاة ركعة.
- 37- الفقيه فرج اللآلي ص40
- 38- أخرجه أبو داود في سننه: 1/ 162، برقم: 593، باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون، وابن ماجه: 1/ 311، برقم: 971، عن ابن عباس، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "ثَلَاثَةٌ لَا تَرْفَعُ صَلَاتَهُمْ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ شَيْراً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْماً وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَرُؤُوسُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَأَخْوَانٌ مُتَصَارِمَانِ".
- 39- الفقيه فرج اللآلي ص42
- 40- قال مالك: "الذي يقع في قلبي أن هذه الساعات كلها في ساعة واحدة، وليست في ساعات النهار.. والذي يدل على قول مالك قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [الجمعة: 9]، فإنما أوجب السعي إذا نودي للصلاة، ففي هذه الساعة يقع فضل المسابقة. ويدل على ذلك أيضاً قوله عليه السلام: "من راح في الساعة الأولى"، والروح عند العرب لا يكون إلا بعد الزوال"، الجامع لمسائل المدونة 3/ 872.
- 41- - أخرجه مالك في الموطأ: 2/ 139 ت الأعظمي، 334/ 100، باب: العمل في غسل يوم الجمعة، ومن طريقه أخرجه البخاري، 2/ 3، برقم: 881، في كتاب الجمعة، باب فضل الجمعة.
- 42- الفقيه فرج اللآلي ص 50
- 43- قال النووي: «أجابوا عن حديث أبي داود بأجوبة: أحدها: أنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به، قال أحمد بن حنبل: هذا حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف، الثاني: أن الذي في النسخ المشهورة المحققة المسموعة من سنن أبي داود: "ومن صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه"، ولا حجة لهم حينئذ فيه، الثالث: أنه لو ثبت الحديث وثبت أنه قال: "فلا شيء"، لوجب تأويله على فلا شيء عليه ليجمع بين الروایتين وبين هذا الحديث وحديث سهيل بن بيضاء وقد جاء: "له" بمعنى عليه كقوله تعالى: (وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا) [الإسراء: 7]. الرابع: أنه محمول على نقص الأجر في حق من صلى في المسجد ورجع ولم يشيعها إلى المقبرة لِمَا فاتته من تشييعها إلى المقبرة وحضور دفنه والله أعلم». النووي، شرح مسلم: 7/ 40.
- 44- أخرجه أبو داود بلفظ «فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»: 3/ 207، برقم: 3191، باب الصلاة على الجنازة في المسجد، وابن ماجه: 2/ 478، برقم: 1517، باب ما جاء في الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ فِي الْمَسْجِدِ.
- 45- قال الجصاص: فإن قيل: صلى النبي - صلى الله عليه وسلم - على سهيل في المسجد، قيل له: خَيْرُنَا يَتَّقِضِي الحظر، وهذا يقتضي الإباحة: فخير النهي أولى، وفي خبرنا: أمر، وفي خبرهم: فعل، والفعل والأمر إذا اجتماعا: كان الأمر أولاهما بالاستعمال، ويحتمل أن يكون صلى عليه في مسجد الجنائز، وذلك جائز عندنا، وقد روي: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أفرد للجنائز مسجداً. ينظر: لخصاص شرح مختصر الطحاوي، تحقيق: عصمت الله عنایت الله محمد، وآخرون، ط: دار البشائر الإسلامية - ودار السراج الطبعة: الأولى 1431 هـ - 2010 م، شرح مختصر الطحاوي: 8/ 542.
- 46- هذه اللفظة في الموطأ: 2/ 321، برقم: 259، باب الصلاة على الجنائز في المسجد.
- 47- قال ابن نعیم: «أخو سهيل اسمه: صفوان، فمن زعم أن اسم أخيه سهل فهو واهم»، وسهيل وصفوان ابني بيضاء القرشي الفهري، أبو أمية، والبيضاء نسبة لأمه، وقيل: سهيل بن بيضاء بن عمرو بن وهب بن ربیعة بن هلال، شهد بدرًا، مات بالمدينة في حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - - سنة تسع، وصلى

- عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المسجد. ينظر: ابن نعيم معرفة الصحابة: 3/ 1314، والنووي شرح مسلم 7/ 39؛ وابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب 2/ 667: باب سهيل برقم: (1100).
- 48- أخرجه مسلم في صحيحه: 3/ 63، برقم: 973، باب الصلاة على الجنائز في المسجد.
- 49- ابن عبد البر، التمهيد: 13/ 431، بتحقيق بشار.
- 50 - اجتمع في هذا الحديث دلالة التحريم والإباحة أو التصريح بالمنسوخ والناسخ في كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
- 51 - أخرجه مسلم: 2/ 672، رقم: 977، في كتاب الجنائز، باب استئذان النبي - صلى الله عليه وسلم - ربه عز وجل في زيارة قبر أمه.
- 52- الترمذي السنن (الجامع الصحيح) بتحقيق شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، ط: مصطفى البابي الحلبي الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م. (3/ 361) بتحقيق شاكر، في أبواب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، برقم: 1054، وقال: «حديث بريدة حديث حسن صحيح» والعمل على هذا عند أهل العلم: لا يرون بزيارة القبور بأسا، وهو قول ابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق
- 53- أخرجه أبو داود في سننه: 5/ 81، برقم: 3171، باب في النار يتبع بها الميت قال:- حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَرْبٌ - يَعْنِي ابْنَ شَدَّادٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا بَابُ بْنُ عُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قال: " لا تُتَّبَعُ الْجَنَائِزُ .." فذكره، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: 2/ 473، رقم: 11180، وأحمد في المسند: 15/ 316، رقم: 9515، البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق التركي، ط: مركز هجر للبحوث الطبعة: الأولى 2011 م.: 3/ 554، قال عبدالحق: وهذا إسناد منقطع، قال ابن القطان: والحديث لا يصح ولو كان متصلا للجهل بحال باب بن عُمَيْرٍ راويه عن رجل عن أبيه عن أبي هريرة. وقال ابن الجوزي: «فيه رجالان مجهولان». الأحكام الوسطى: 2/ 138، وابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994 م.: 2/ 13، وابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق الحسين آيت سعيد، ط: دار طيبة - الرياض، الأولى، 1418 هـ - 1997 م. 3/ 53، وفيض القدير: 6/ 387، قال الزرقاني: «لكن حسنه بعض الحفاظ، ولعله لشواهد». شرح الموطأ: 2/ 80-80.
- 54- أخرجه مالك في الموطأ - رواية يحيى: 2/ 317، برقم: «769»، باب: النهي أن تتبع الجنائز بالنار.
- 55- قال الدارقطني في العلل: "وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حَنْشِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ أَبِيهِ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي جَنَائِزِ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مَعَهَا مَجْمَرَةٌ ..، فقال: يرويه صالح بن عمر، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن حنش بن المعتمر، عن أبيه؛ وخالفه زائدة، وابن عيينة، وعلي بن مسهر، وهشيم روه، عن إسماعيل، عن حنش مرسلا، لم يقولوا عن أبيه والمرسل أصح" ينظر: الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ومحمد بن صالح بن محمد الدباسي، ط: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م- ودار ابن الجوزي - الدمام الطبعة: الأولى، 1427 هـ.: 14/ 56، برقم: 3416.
- 56- المَجْمَرَةُ: هِيَ الْمُبْحَرَةُ سُمِّيَتْ مَجْمَرَةً لِأَنَّهَا يُوضَعُ فِيهَا الْجَعْرُ لِيَفُوحَ بِهِ مَا يُوضَعُ فِيهَا مِنَ الْبُخُورِ. ينظر: الزيداني، المفاتيح في شرح المصابيح 6/ 9، وابن حجر ، فتح الباري: 6/ 324.
- 57- أَجَاثُ الْمَدِينَةِ: يَعْنِي حَصُونَهَا، وَاحِدُهَا أُجْمٌ، بضم الهمة والجيم. ينظر: ابن سلام، غريب الحديث: 4/ 14.
- 58- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: 4/ 150 ط التاصيل ، برقم: 6352.
- 59- ابن عبد البر الاستذكار 3/ 24، قال الزرقاني: " وهو أيضا من السرف والمباهاة وإضاعة المال للعود الذي يحرق، والله تعالى أعلم» ينظر: الزرقاني شرح على الموطأ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية- الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.: 2/ 80-80.